الرهان على (الأسد) الخاسر

□صالح الحمداني

التقارير الاستخباريه الغربية التي سربت لأكثر من وسيلة إعلام مؤخرا، تشير الى أن العراق – جوا وبرا – أصبح معبرا للاسلحة الايرانية، و (لمقاتلي) الحرس الثوري الايراني، بإتجاه (سوريا الأسد).

جلسة الاستماع في الكونغرس الامريكي، التي قدم فيها المرشح (الجديد) لمنصب سفير الولايات المتحدة الامريكية في بغداد السيد روبرت بيكروفت نفسه ورؤيته، أمام رئيس وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية، شهدت أيضا إتهام واضح وصريح – ومبني على معلومات رصينة بلا شك – لحكومة بغداد، بأنها تسهل عبور طائرات مدنية محمله بالاسلحه والرجال، وبشكل شبه يومي الى الاراضي السورية الملتهبة والمتأهبة لتغيير حتمي يفرضه منطق المعطيات على الارض، ورياح (الربيع) العربي.

السيناتور جون كيري يهدد بصريح العبارة بقطع المساعدات عن بغداد – مليار وسبعمئة مليون دولار عام ٢٠١٢– إن هي لم تقف بوجه إيران الطامحه لبقاء النظام السوري، وتقول لها: كفى لاستغلال أجوائنا، لدعم نظام حكم مستبد يقتل شعبه يوميا، كما قالها السيد طيب رجب أردوغان، وأوقفت على إثرها حكومة طهران هذا الخرق الكبير لأجواء تركيا الساعية بكل ما أوتيت (لمساعدة المعارضة السورية على مساعدة نفسها).

الامريكان يشعرون بأن حكومة بغداد تقف ضد مصالح الولايات المتحدة ، وضد مصالح العراق أيضا بحسب السيد كيري، ووزير الناطقية بإسم الحكومة العراقية السيد علي الدباغ يطالب الاميركان بتقديم أدلة على مزاعمها، التي ينكرها جملة وتفصيلا.

لا شك أن السيد كيري رجل يمكن الاعتماد على مصداقية ما يقول، قياسا بالسيد الدباغ الذي تقتضي وظيفته : تلميع (إنجازات) الحكومة، و (إنكار) أخطائها.

لذلك فعلى (بغداد) أن تتنبه إلى أنها تراهن – خوفا من طهران طبعا – على الحصان الخاسر، فأيام (الدكتور) بشار الأسد باتت معدوده، وهذا الموقف العراقي سيجعل من أي حكومه سوريه تأتي بعد (السقوط) معاديه بالضروره لنا.

العداء – الحكومي – مع سوريا منذ فشل تجربة الوحدة ١٩٧٩ ولحد اليوم، لم يكن في صالح الشعب العراقي على الاطلاق. والاستسلام لما تريده طهران يجعلنا نفقد فرصة : إزالة هذا العداء المزمن بين العاصمتين، وبناء علاقة صحية بين العراق (الجديد) وسوريا الجديدة.

بشار الاسد

دراما الشرق : نقد جلال أمين في التنمية والازدواجية الاجتماعية

□د. مظهر محمد صالح

لم أبتعد في المسافة الفكرية بين ما كتبه الاقتصادي المصري المخضرم جلال أمين في واحدة من روائع كتاباته المنشورة مؤخرا في صحيفة الشروق المصرية والتي جاءت تحت عنوان (التحدي الأكبر أمام أي رئيس مصري جديد) .أقول لم أبتعد عنه في تفسيره ظاهرة التخلف الاقتصادي المقيدة بالازدواجية الاجتماعية وانقسام المجتمع كما ساقتها أدبيات التنمية في خمسينات القرن الماضي إلى قسمين كخصيصة من خصائص الدول المتخلفة وتبعثر التنمية الاقتصادية فيها ولاسيما النظر إلى مظاهر الحضارة الغربية وحجم الابتعاد أو الالتصاق بين فئات المجتمع الواحد والذي يفسره البعض إلى الاختلاف في النظرة إلى الدين في المجتمع ومحاولة تقسيمه بين علمانيين ملتصقين بالمركز الأوروبي أو الغربي سلوكا مميزا لهم وبين الملتصقين بحاجز الدين وانغلاق مريديه إلى الداخل .

فالمجتمع كما يراه جلال أمين مازال منقسما بين فريقين انقساما رهيبا أسبغ مشكلات جمة على حياة الناس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تفسير الحرية والخبز والعدالة الاجتماعية وفي نوع الاتصال والتواصل بالمدنية الغربية .

مهما قاله جلال أمين ، فإنه لم يبعدني كثيراً عن ذلك الحوار المركز الذي استخلصته قبل أكثر من أربعة عقود ونيف من الزمن مع زميلي في الجامعة الذي كان ماركسيا من الطراز الأول ولكن ملتصق في صفوف شغيلة بلادي وفلاحيها وكسبتها في تلك الأيام الساخنة التي كان يعيشها العراق في أقوى عصوره (أدلجة) ، في حين كُنت من أشد الملتصقين في الجانب الآخر من الخيال الأديولوجي للمادية التاريخية والحركات المجتمعية عبر الالتصاق بالمركز الغربي وخيال الفكر ومناخ الفلسفة الأوروبية في انقطاع رهيب عن تلك الجموع التي كان يتلصق بها زميلي ، في حين أن كلانا كان يمارس الازدواجية ولكن بنمطين مختلفين كما أشرنا . واللافت أن كلانا كان موحدا بنظرته في تفسير ظاهرة الازدواجية في مجتمعاتنا المشرقية على الرغم من أننا مستقطبون أيضا في معسكر الازدواجية الاجتماعية بطرق قد يختلف فيها أحدنا عن الآخر سواء في الهوية القومية أو الطراز المذهبي أو غيرها من أنماط ضعف هذه البلاد وتفكك تجانسها .

فبالقدر الذي التحمنا فيه نحن الاثنان في نسيج عابر للطوائف والقوميات والمذاهب ، إذ يلتصق صاحبي بقوى الشعب المنتج وأنا ألتصق تلقائيا بإشعاع الفكر الفلسفي الأوروبي في تفسير حركة التاريخ وتطور المجتمعات ، إلا أننا كنا متفقين بأن الرأسمالية في بلاد مابين النهرين هي الأخرى موحدة في معسكرها وعابرة للطوائف والقوميات تجمعها مصلحة واحدة هي تراكم رأس المال الذي يميل نحو الألفة والاتحاد حسب مركز المصلحة مع ممارسة الانعزال الشديد بالجزء الآخر من المجتمع مما يوفر استمرارا وتطورا في الازدواجية المجتمعية . وبعد أن انتهيت من زميلي وغادرنا معاً محاور لقائنا، اتجهت هذه المرة (أنا ورأس المال) في الذوبان في بوتقة الالتصاق بالمركز الرأسمالي والفكر الغربي ولكن بطريقتين علمانيتين مختلفتين ، فهم بدون شك شلة من مالكي رأس المال التجاري الذي نسميه برأس المال (الكامبرادوري)،وهي الظاهرة التي يلتصق فيها رأس المال الشرقي بالمركز الرأسمالي الغربي ويتجانس معه في المصلحة وينفصل عن حركته الاجتماعية لترسيخ حالة الازدواجية ، وأنا من جانبي غارق في خيال العلمانية وملتصق بأديولوجيا الصراع في المركز الأوروبي العريق الثقافة كي أنعزل عن حركتي المجتمعية بأنانية برجوازية خطيرة الميول !

وعلى الرغم من ذلك ، نجد أن الرأسمالية الشرقية الموحدة والمتجانسة في ما بينها والملتصقة بالمركز الغربي والمعزولة بأسيجة قوية وساخنة عن مجتمعاتها ضمن ظاهرة الازدواجية الاجتماعية ، نجدها تلتحم ببرود مع النصف الاجتماعي الآخر تارة وتمارس ميولاً دينية ومذهبية وقومية ساخنة وتنتزع ثوب علمانيتها وتنفصل عنه تارة أخرى في اغتراب خطير بمستوى لم يسبق له مثيل في حركة وجودها التاريخي، وحسب مركز مصلحتها وديمومة الانفصال بين الفريقين الاجتماعيين ، إذ أمست تلك الرأسمالية تمارس ازدواجية ديناميكية للتخفيف من غربتها مع المركز الأوروبي، كلما كانت في حاجة لتلتحم مع التناثرات الاقتصادية والاجتماعية في هوامش بلدانها ما يعزز وجودها وديمومتها والقدرة على الاستغلال ومصادرة الفائض الاقتصادي من جموع أنهكتها صراعاتها و هي ماتزال منغمسة في تفسير ظواهر الميتافيزقيا أو ماوراء الطبيعة .

مازلنا نحن شعوب الشرق نعيش تصوراً مبهماً في انفصال المجتمع وازدواجيته بين فئة علمانية ملتصقة بالمراكز الغربية ومدنياتها تدّعي الانفتاح نحو الخارج وبين فئة دينية تعيش الدين في أفق الشرق المغلق ، وفي الأحوال كافة نجد في هذا التوصيف للازدواجية هو ابتداع أخذ يغلف مكنونات صراع الطبقات وتذويب الاستغلال في حاضنة افتراضية من حواضن البنيان الفوقي (كما يحلو للماديين التاريخيين تناوله) لنسيان الصراع بين القوى المستغلة والقوى المستغلّة . وإن من يريد أن يرتقي من القوى المسحوقة إلى مصاف القوى الساحقة ،ليلغي ازدواجيته الطبقية ،عليه أن يتخلى عن مكنوناته الدينية ويتمتع بعلمانية منقطعة النظير والذوبان في مُسخراتها الأيديولوجية ،وإن كان مفلساً تسحقه ميادين الإنتاج أو ضياع فرصة الإنتاجية وتدهور عيشه وفقدان الأمل في المستقبل.

وبالطبع ، فإن مايسري على الفقراء في الدين لايسري على أغنياء الدنيا في محاور العلمانية . إنه انفصال أولئك الفقراء المتطلعين من داخل المجتمع الأدنى ،الملتصقين بالمجتمع العلماني الأعلى في حاضنة الجذب، اسمها المركز الرأسمالي الغربي وهي تحاول تخطي ازدواجيتها الطبقية بهذه الطريقة المخجلة . وعندها ستكون العلمانية الفقيرة تابعة في ازدواجية أخرى عمودية في التصاقها مع رأسمالية تتجاهلها وهي في الوقت نفسه منفصلة عن واقعها الطبقي . وهكذا يجري تغليب صراع الطبقات كما تراه المادية التاريخية في الشرق وتحويله إلى ازدواجية طبقية تحدث صراعا مخيفا بفعل الانغلاق الديني أو المذهبي وولوج عصر دول الطوائف أو العصبيات القومية في أخطر ازدواجية اجتماعية ينال الشرق القسط الأعظم منها في الوقت الحاضر .

هالني ماكتبه جلال أمين وهو يتناول تلك الازدواجية التي يصطدم فيها مجتمع العلمانية ومجتمع التدين دون المساس بصراع الطبقات للأسف الشديد ،موضحا كيف تتفاعل وتتنافر تلك القوى داخل المجتمع المصري في يومنا هذا ، وقد نجده مصيباً على مستوى البنية الأفقية المجتمعية في تناوله مسألة القوى العلمانية بكونها القوى الاجتماعية التي تغترب عن مجتمعاتها وهو يتحدث عن حال

جلال أمين

مصر حين ارتهنت تلك القوى إلى مدنيات وثقافات خارج البلاد وخلق حاضنة سريعة التواصل لا يوفرها المجتمع الديني داخل البلاد وعشوائياته وأرياف مصر وصعيدها ، وأن من يبلغ المدنية وولوج التقدم عليه أن يقلع عن واقعه الديني ويبدأ بعلمانية تذوب في أوكار المركز الصناعي الرأسمالي الأول . وفي اعتقادي كان على جلال أمين أن يبحث مسألة الاغتراب المجتمعي كظاهرة لهذه الازدواجية المجتمعية في بنيان مصر الفوقي القائم على علاقات إنتاج شرقية النمط عظيمة الاستغلال !

يقول جلال أمين إن التحدي الأكبر لأي رئيس جديد لمصر هو التصدي لهذه الازدواجية وسوف يدهش القارئ أنّ من الممكن أن يعرف أنّ التصدي لبعض المشكلات الكبرى في تلك البلاد هو في حقيقة الأمر التصدي لازدواجيتها ، ويقول الكاتب إن علاقة الازدواجية بمشكلة توزيع الدخل هي علاقة واضحة وإن القضاء على الازدواجية هو مدخل لعلاج على سبيل المثال لمشكلة البطالة (ففي العمالة و البطالة أيضا ازدواجية بغيضة) ،كذلك فإن النمط الأمثل لتوزيع الاستثمارات (جغرافيا بين القطاعات الاقتصادية) و علاج مشكلات التعليم والإعلام والقضاء على الفساد في الإدارة الحكومية (إذ لا يمكن أن نتعقب فساد الموظف الصغير ونترك فساد الطبقة المحظوظة والمسؤولة عن منظومة الفساد) . وإن هذا المدخل في الإصلاح هو أفضل بكثير من الاعتماد على ذاك المؤشر السقيم في نظرية التنمية : تنمية الناتج القومي ومتوسط الدخل ، فقد تبين الآن أن هؤلاء الذين أكدوا على مشكلة الازدواجية في البلاد الفقيرة منذ نحو ٦٠ عاما كانوا أقرب إلى الصواب من هؤلاء الذين لم يكفوا طوال هذه الفترة عن تحقيرنا كما يقول جلال أمين ،مرة بتسميتنا بلادا متخلفة وعن تملقنا مرة بتسميتنا بلادا نامية بينما يقدمون لنا نصائح بالتركيز على رفع معدل نمو الناتج القومي ، فلا نزداد نتيجة لذلك إلا بؤساً !

وعلى الرغم من أن رأسمالية وادي الرافدين لا تختلف كثيراً عن رأسمالية وادي النيل ، فهي رأسمالية عابرة للطوائف وعابرة للقوميات وموحدة للمصالح ، إلا أنها تتعايش أيضا على بؤس الازدواجية المجتمعية(من وجهة نظر جلال أمين وليس من وجهة نظر المادية التاريخية) ،إذ تتعمق تلك الرأسمالية إلى الداخل المنغلق وتسعى إلى إلغاء حواجزها المزدوجة كلما رأت ثمة حاجة لتلبس الكثير من أغطية المذهبيات والقوميات والعقد العقيمة لتلتحم مع الطائفة والمذهب والقومية عندما تجد ذلك مسوغا يخدم مصالحها بجرعات تصلح لديمومتها في معسكر وحدتها حالما تريد أن تمارس لعبة الازدواجية ثانية، لتقوي عزلتها عندما يحين وقت التراجع والتوحد في مراكزها المنسجمة العابرة للطوائف والقوميات بعلمانية عالية تلتصق بمراكزها الغربية لتترك المجتمع الديني المتهالك يتناحر في صراعات مذهبية وعرقية لانهاية لها ولا يفهم من هم مستغلوه حقا .

إن ما أريد أن أضيفه إلى أطروحة جلال أمين في مقالته الرائعة لا يعدو عن فقدانه تحليل صراع الطبقات برؤية المدرسة الأخرى في التنمية ،منوهاً أن إسباغ الطبقات المسحوقة بأيديولوجيات مغلفة بأباطيل فكرية مختلفة يأتي لضمان حركة الانقسام في صفوف الطبقات المسحوقة وخلق التناحر الأبدي بينها ،كي تبقى الازدواجية الطبقية في وضعها الراهن المشتت والمصادر تاريخيا ويبقى رأس المال الكامبرودوري موحدا في استغلاله وباستمرار طالما يتعايش على ازدواجية المجتمع المسبوغ بالانقسام العمودي بين الدين والعلمانية من جهة وبين الانقسام الأفقي المذهبي والعرقي من جهة أخرى ليدق إسفينا في مستقبل تنمية بلادنا، واصفاً إياه مجازاً بـ: مسرحية الشرق أو دراما الشرق !

فإذا كانت شعوب الشرق في ثوراتها قد رفعت شعاراً(يا عمال العالم اتحدوا) فإنها ربما كانت تدرك أن الازدواجية في مجتمعاتنا الشرقية قد آلت إلى توليد التفكك الذي أصاب الطبقات الفقيرة وتشظيتها في معادلة البؤس المذهبي والتعصب القومي شديد التنافر والتناحر ، متناسية في نفسها لقمة العيش ودرجة استغلالها لتدخل في خيالات التفكك والانقسام إلى مالانهاية. إنه مسرح الشرق الذي يعمّق الفقر والاستقطاب نحو عدمية عالية ويقوي كثافة رأس المال باستمرار عبر تلك الازدواجية الاجتماعية المريرة،وخلق قطبين متنافرين ،الأول مالك شرقي شديد الثراء علماني في أيديولوجيته تستقطبه الأحادية المركزية الرأسمالية الغربية ،والآخر شديد الفقر تمزقه الأباطيل الطائفية أو المذهبية أو القومية ومختلف العصبيات التي تأتي تحت غطاء الدين أو العرق، وأن الفاصل بين الطبقتين بهذه الازدواجية التي لم يتناولها جلال أمين هي أن الطبقة العليا لا تعيش إلا على سحق رغيف خبز الطبقة السفلى في صراع أيديولوجي مزدوج لم ينته،إذ غلّف الأول اسمه بعلمانية الأغنياء و غلّف الآخر نفسه بصراع الأديان والطوائف والأعراق ليكون متعة لصيقة في سذاجة الفقراء !

متى الانتخابات ؟!

□سعد الراوي

قد يبدو سؤال غريب أو في غير محله أو لا يحتاج إلى أن يثار مثل هذا الموضوع في هذه الظروف .. ولكن يجب أن يطرح هذا السؤال (متى انتخابات مجالس المحافظات) (متى انتخابات مجلس النواب .....)،فقد يبدو للبعض بأن الأمر يسير و أن هناك مواعيد محددة وفق الدستور والقوانين الخاصة بالانتخابات فيعرف بأن هناك في بداية عام ٢٠١٣ ستجرى انتخابات مجالس المحافظات و بداية عام ٢٠١٤ انتخابات مجلس النواب... ففي كل الدول الديمقراطية مواعيد محددة لإجراء الانتخابات لا يمكن تجاوزها و لا يمكن لمسؤول أو لسياسي أو لدائرة محددة أو لأي جهة أخرى أن تؤثر على هذا التاريخ بينما في بلدنا عندما تسأل مثل هذا السؤال أعتقد تكون الإجابة مختلفة من شخص لآخر و من مسؤول إلى آخر و من سياسي لآخر. وقد يجيب احدهم بأن لا انتخابات بعد اليوم ! فمثلاً عند إجراء انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة تم تحديد موعد لإجراء انتخابات الأقضية و النواحي بمدة لاتزيد على ستة أشهر من إجراء انتخابات المحافظات، و بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات و نصف السنة لم تجر انتخابات الأقضية و النواحي ،وقد لاتجرى نهائياً ! فترى قانوناً يصدره مجلس النواب و يجب أن تنفذه الجهة المختصة(المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق) ولكنه لم ينفذ .. وفي حالة عدم تنفيذه من المسؤول ؟ وأسأل إن لم تجر انتخابات مجالس المحافظات في مطلع عام ٢٠١٣ من المسؤول ؟ فأنا أعتقد من خلال خبراتي المتواضعة أنها لاتحدث خلال موعدها المحدد لأسباب و إشكاليات كثيرة لكن ممكن أوجز منها ما يلي :-

١-العمود الفقري في الانتخابات هو وجود سجل ناخبين موثوق فيه . ففي التعديلات الأخيرة يجب على المفوضية الاعتماد على الإحصاء السكاني الذي تجريه وزارة التخطيط ولكن لحد الآن لم يجر التعداد ! وللمفوضية سجل ناخبين معتمد على البطاقة التموينية لوزارة التجارة . فعند إجراء أية انتخابات يجب أن تحدد السلطة التشريعية على ماذا تعتمد المفوضية في الانتخابات لكي لا يطعن بعملها أمام القضاء . فممكن تلغى انتخابات بقرار قضائي عند حصول طعن بمخالفة قانونية وقد تحاسب الجهة المنفذة وبالأخص إذا كانت هناك جهات لا تروق لها النتائج أو حتى إجراء الانتخابات !

٢-التدخلات في عمل المفوضية و من أكثر من جهة ! والموضوع في ذلك يطول والإشارة فيه أفضل من الإسهاب ،فهذا يحتاج لموضوع خاص بحد ذاته بعد أن نشعر بتكرس الديموقراطيه وقبول النقد البناء بدون تجريح في بلد يحبو إلى الديمقراطية كبلدنا العراق .

٣-لايمكن لمسؤول في مؤسسة أن يديرها و هناك موظف دونه يصول و يجول و لا يمكن محاسبته ! فكيف إذا كان هناك قرار مهم كالمصادقة على الكيانات السياسية أو المرشحين أو إغلاق محطات أو تمديد فترة التصويت أو تعيين موظفين ،وأخيرا إعلان نتائج الانتخابات . فيجب أن يتمتع المسؤول في المفوضية بقوة المهنية والحيادية وعدم التردد في اتخاذ أي قرار بوجل من موظف أو خوف من مسؤول !

٤-دور الأمم المتحدة الذي بدأ يتراجع، فهي ترى و تسمع وتعلم بكل مايجري في العراق عموماً و في المفوضية خصوصاً ،ففيها من الخبراء الكثير طوال أيام السنة ،و في وقت الانتخابات يتجاوز عددهم العشرات في كل الاختصاصات الفنية والإدارية والإعلامية والعقود وسجل الناخبين ..و..و . ولهم ممثل يحضر اجتماعات المجلس ويطلع على كل الأمور. فالكل يعلم بما يجري و لا نرى لهم رأياً أو مقترحاً سواء في عدم التدخل أو اختيار الأكفاء (في الاختصاص أو في توزيع الصلاحيات) و بالأخص في الأمور الفنية و الإدارية ،أو الخوف من المسؤولين ..أو ..أو... وهذه الفقرة مهمة ويجب أن تناقش بعمق مع خبراء و مسؤولي الأمم المتحدة في العراق .

٥-أزمة الثقة الموجودة والمتفاقمة ،فهناك جهات ترى أن الأفضل هو عدم الإبقاء على هذه المفوضية والإسراع بتشكيل مجلس جديد ،وجهة أخرى ترى بقاءها أولى ،وأخرى تريد المفوضية الأولى ،وجهات أخرى بين هذا و ذاك .. وهناك خلاف بعدد أعضاء مجلس المفوضين،فمنهم من يريد بقاءها على تسعة وأخرى تريدها(١٥عضواً).. ففي كل هذه الخيارات سيكوّنون بالأخير رأياً معيناً سواء بالمجلس أو بعددهم أو بممثلي القوميات والأعراق لوطني ..و..و . ففي النهاية ترضى جهة و تغضب أخرى . فهل العدد مهم أم الشخوص أم التمثيل الشامل لمكونات الشعب العراقي .فمثلا مفوضية الهند مكونه من ثلاثة أعضاء ولديهم أكثر من سبعمئة مليون ناخب وأعراقهم و مكوناتهم لا تعد ،ولكن تجمعهم الثقة و المصلحة الوطنية .وعندما سألتهم عن الشكاوى و الطعون فأجابوا بأن ليس لدينا أية شكوى ! بينما لدينا شكاوى تتجاوز الآلاف تحتاج إلى آلية للعرض و التحقيق وقرار جريء بالحسم ،وهذا محدد بوقت قصير جداً ،فكثير منها يأتي إلى المفوضية وهو غير مكتمل وفق الإجراءات التي تحددها المفوضية .

٦-المفوضية لا تستطيع أن تقوم بأي حدث انتخابي دون مساندة و تعاون الجهات الأخرى (السلطة التشريعية / السلطة التنفيذية / السلطة القضائية /المنظمات المحلية و الدولية / الكيانات السياسية ...) .ففي الانتخابات السابقة هناك تعاون مع(وزارة التربية / السلطة القضائية / وزارة التعليم العالي / هيئة المساءلة و العدالة / الجهات الأمنية (وزارات: الدفاع و الداخلية و البشمركة)/مجلس النواب و بالأخص اللجنة القانونية و لجنة الأقاليم والمحافظات /هيئة النزاهة /وزارة النقل /وزارة المالية /البنك المركزي العراقي/...) وكذلك حصول المفوضية على كثير من الاستثناءات في العقود و في إجراءاتها المالية و فتح حساب في الخارج ... و لا أطيل، فكل هذه الأمور في السابق موجودة و اليوم المفوضية بأمسّ الحاجة إليها لأنها أصبحت تحاسب على كل صغيرة و كبيرة و تدقق حساباتها و قراراتها و إجراءاتها بشكل قد لا يسمح بقيام ما كانت تقوم به خوفاً من المحاسبة و خوفاً من وضعها موضع الشكوك و التهم و هي ماعليه اليوم !

أخيراً ،أنا لا أريد أن أسهب في الموضوع ،فكل فقرة من الفقرات السابقة تحتاج إلى موضوع بحد ذاته و إلى تفاصيل كثيرة ولكن الموضوع مهم ومهم جداً وأنا لا أريد أن أظهر التشاؤم هنا سواء من الوضع الحالي عموما أو وضع المفوضية التي لا تحسد عليه.. فأنا ابن هذا البلد و ابن هذه المؤسسة حيث أعمل فيها منذ عام ٢٠٠٤ . وبحكم حبي لوطني ومؤسستي و المخلصين فيهما يجب أن نظهر الحقائق ونقر ونقول هناك خلل يحتاج إلى معالجته وليس هدمه . فأنا أعرض الموضوع على الجميع ولا تبنى البلاد إلا بتكاتف كل الجهود الخيرة والمخلصة ،فأعتقد أن هذا الموضوع لا تعالجه المفوضية وحدها و لا جهة أخرى معها بل الجميع ،و أؤكد الجميع وبجهود المخلصين وآراء المختصين نجد الحلول، فليس هناك مستحيل .. ولكن إذا بقيت الأمور على ماهي عليه فلا أجد وقتاً محدداً قريباً لإجراء أية انتخابات إن لم أقل إنها لا تجري ! هذا رأيي المتواضع رغم أنه يخالف آراء الكثير .

×نائب رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق سابقاً

ويكيليكس ..مع مرتبة الشرف

□قيس قاسم العجرش

منذ أسابيع وقراء المواقع الإليكترونية والصحف و(كل)المسؤولين الحكوميين الكبار يتابعون بشغف ما يكتبه الكاتب والمفكر الأستاذ غالب الشابندر تحت عنوان"خسرت حياتي"..والعنوان هو الشيء الوحيد الذي أشكك فيه عبرهذه السلسلة المدهشة النادرة من المذكرات الشخصية السياسية.

الشك مثاره أن من يقرأ ماكتبه الشابندر سيجد إنساناً كبيراً اكتشف مبكراً أن قراره صائب وأنه قد خط لنفسه مساراً صعباً على رفاقه من السياسيين"اللامعين "اليوم أن يختطوه فلا مجال للخسارة هنا .

أحد متابعي ما يكتبه الشابندر من الزملاء قدر أن تجربته في الكشف من الداخل تشبه تجربة الكاتب عادل رؤوف الذي كتب عن الحياة الداخلية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية كحزب سياسي، لكن الفرق بيّن،إذ أن عادل رؤوف كتب عن حزب انشق عنه وهي حالة متكررة ،ثم أنه لم يكن مقبولاً للشهادة من الأوساط التي كتب لها لأنه بالأصل لم يختلف عقائدياً مع المجلس الأعلى إنما مصالحه هي التي اختلفت، أما الشابندر فالأمر يختلف.

الأستاذ الشابندر يكتب عن حزب في السلطة انشق عنها واختلف عنه وعن توجهاته، كما أنه يكتب وهو في بغداد التي يحكمها هذا الحزب، وقد يقول قائل إن هذا نموذج للديمقراطية التي تسمح بالرأي المخالف وإن كان ناقداً لاذعاً لكن الشابندر ليس ناقداً قدر ما يمكن تصنيفه على أنه كشف غير مسبوق،بالضبط مثلما كانت تجربة ويكيليكس غير مسبوقة في تاريخ الخبايا ونشرها.

الشابندر تحدث بشجاعة وصراحة وعلانية وتوثيق وتفاصيل لم يحدث أن تحدث أحد قبله بها في العراق،هذه ليست مبالغة أبداً ..اقرأوا ما كتب وستعلمون أي شجاعة تكمن في هذا الإنسان.

أنا شخصياً عرفت أبا عمار لطيفاً غاية في الأدب لكنني لم أتصور أنه يمكن أن ينتج وُيقدمَ على شهادة بهذه القيمة ستكون عبر التاريخ مرجعاً لتقييم المرحلة الأزمة التي يمر بها العراق حالياً، كلمات الشابندر ربما ستكون المرجع الوحيد للتوثيق لهذه الحقبة من تاريخ العراق سيئ الطالع.